

الإمام جعفر الصادق عليه السلام

[318] ولا قوام لهم جميعا إلا بالتجار وذوى الصناعات... ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم. وفي الأهل لكل سعة. وعلى الوالى حق بقدر ما يصلحه..) أما ولاية الإدارة عامة، والعمال والكتاب خاصة. فيقول عنها: (فول من جنودك أنصحهم في نفسك) ورسوله وإمامك. وأطهرهم جبيا وأفضلهم حلما.. ثم الصق بذوى المروءات... ثم تفقد من أمورهم ما يتفقده الوالدان من ولدهما.. ولا تحقرن لطفًا تتعاهدكم به وإن قل... وليكن أثر جندك عندك من واساهم في معونته.. وإن أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد بظهور مودة الرعية...). وأما عن العدالة، وقوامها القضاء، فيبداء المشتري العظيم - في التعبير الأوربي - الكلام فيها عن القانون الواجب التطبيق فيقول: (واردد إلى الأهل ورسوله ما يضلحك من الخطوب ويشته عليك من من الأمور. فقد قال الأهل تعالى لقوم أحب إرشادهم (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) - فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه والرد إلى الرسول الأخذ بسنته الجامعة غير المفارقة). ويقرن القانون الإلهي بالقاضي كما يتطلبه الإسلام فيعقب على ما سبق بقوله عن صميم القضاء (ثم اختر للحكم بن الناس أفضل رعيته في نفسك ممن لا تضيق به الأمور. ولا تمحكه الخصوم. ولا يتمادى في الزلة. ولا يحصر عن الفئ إلى الحق إذا عرفه. ولا تشرف نفسه على طمع. ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه: أو قفهم في الشبهات. وآخذهم بالحجج. وأقلهم تبرما بمراجعة الخصم. وأصبرهم على كشف الأمور. وأصرمهم عند اتضاح الحكم... ممن لا يزدهيه إطرأ ولا يستميله إغراء. وأولئك قليل. ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيح غلته وتقل حاجته إلى الناس. وأعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك. ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك).
